

Distr.
GENERAL

A/51/140
20 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ٤٥ من القائمة الأولى*

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، نص توافق آراء أوصلو بشأن المبادرة ٢٠/٢٠ (انظر المرفق). وهذه الوثيقة ناتجة من اجتماع عقد في أوصلو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، فيما بين الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف المعنية بغرض استعراض تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠، بصيغتها المبينة في برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن والتي أعيد تأكيدها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ٤٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) جاكمان بيورن ليان

السفير

الممثل الدائم

المرفق

توافق آراء أوسلو بشأن المبادرة ٢٠/٢٠

- ١ - في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، دعت حكومتا النرويج وهولندا عددا من البلدان المهمة والمنظمات المتعددة الأطراف التي اجتمعت في أوسلو في الفترة بين ٢٣ و ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، إلى استعراض تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠، بصيغتها المبينة في برنامج العمل الصادر عن مؤتمر القمة والتي أعيد تأكيدها في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.
- ٢ - ويؤكد أيضا أن المبادرة ٢٠/٢٠ تشكل جزءا من الالتزام المتخذ في كوبنهاغن بزيادة الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية زيادة ملموسة و/أو استخدامها بشكل أكثر فعالية بغية تحقيق أهداف مؤتمر القمة. وتشمل التدابير المتخذة تحقيقا لذلك الغرض تنفيذ الاتفاقات الخاصة بتخفيف أعباء الديون، والسعي إلى الوفاء، في أقرب وقت ممكن، بالهدف المتفق عليه المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية عموما.
- ٣ - وقد عقد الاجتماع التماسا لتحقيق مطمح مشترك ألا وهو كفالة حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية في فترة زمنية تجتمع فيها صفتا الطموح والواقعية، وذلك عن طريق إعادة توجيه الموارد الموجودة وتعبئة موارد إضافية، والحرص، في تقديم الخدمات، على زيادة الفعالية من حيث التكلفة ورفع الكفاءة وتحسين النوعية.
- ٤ - وأكد الاجتماع مجددا أن الاستثمار في الموارد البشرية في بلد ما، لا سيما النساء والأطفال، هو استثمار لمستقبله، وشرط أساسي لتحقيق إمكاناته كاملة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورأى في تعزيز فرص حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية شرطا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة وجزءا لا يتجزأ من أي استراتيجية تهدف إلى القضاء على الفقر.
- ٥ - واستعرض الاجتماع الاستراتيجيات والطرائق التي يمكن بواسطتها السعي إلى كفالة حصول الجميع على الخدمات الأساسية الاجتماعية من خلال الجهود الوطنية والدولية المبذولة انطلاقا من المبادرة ٢٠/٢٠.
- ٦ - وخلص الاجتماع إلى الاستنتاجات التالية:

إيلاء الأولوية للخدمات الاجتماعية الأساسية

٧ - سلّم الاجتماع بأن تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع يستلزم اعتماد طائفة عريضة من السياسات والإجراءات على المستويات كافة. وأقر بأن توفير إطار اقتصادي مناسب قائم على سياسات اقتصاد كلي سليمة، وإقامة هيكل أساسي متطور، وتعزيز المؤسسات والقدرات، وكذلك تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية من قبيل المأوى، وتوفير الرعاية الاجتماعية، كلها عوامل رئيسية لمعالجة مشكلة الفقر.

٨ - وفي إطار هذا الهدف العام، رأى الاجتماع أن تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية له أهمية خاصة في الحد من أسوأ مظاهر الفقر، كما أنه يعد عنصراً رئيسياً من عناصر كسر حلقة الفقر.

٩ - وتحقيقاً لهذه الغاية، أكد الاجتماع مجدداً أنه ينبغي للبلدان النامية الأخذ بزمام المبادرة وتحديد الأولويات. وفي هذا السياق، شجعت حكومات البلدان النامية على إعداد برامج اجتماعية أساسية كجزء من استراتيجية الحد من الفقر التي اقترحتها مؤتمر القمة العالمي، يكون هدفها كفالة حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية في فترة زمنية يجتمع فيها الطموح والواقعية. وأقر الاجتماع بأن تلك البرامج والاستراتيجيات لا بد أن تراعى فيها خصوصيات البلدان بحيث يوفى كل بلد حقه من الاهتمام بمشاكله وظروفه.

١٠ - ودعا الاجتماع البلدان المانحة والوكالات المتعددة الأطراف إلى إبداء استعدادها لتوفير الدعم المالي والتقني من أجل إعداد وتنفيذ برامج من هذا القبيل وكذلك خطط عمل في كل قطاع على حدة.

هدف المبادرة ٢٠/٢٠: السعي إلى أداء التزام متبادل

١١ - في هذا السياق، اعتبر أن المفهوم ٢٠/٢٠ مفيد في إيلاء أولوية أعلى للخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن ثم لا بد أن تنصب المبادرة ٢٠/٢٠ في المقام الأول على كفالة فعالية وكفاءة تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء والفئات الضعيفة من السكان.

١٢ - وفي سياق المبادرة ٢٠/٢٠ ذاتها، عُرّف الاجتماع الخدمات الاجتماعية الأساسية بأنها تشمل، حسب فهمه خدمات التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك الصحة الإنجابية وبرامج السكان، وبرامج التغذية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، وكذلك القدرة المؤسسية على تأدية تلك الخدمات، وأكد على وجوب شمول الجميع بتلك الخدمات التي ينبغي أن تستهدف في الوقت نفسه أشد الفئات فقراً وضعفاً.

١٣ - ويجسد زخم المبادرة ٢٠/٢٠ التزاماً متبادلاً أخذته البلدان النامية على عاتقها هي وشركاؤها الإنمائيون، وهو الالتزام بإيلاء أولوية أعلى للخدمات الاجتماعية الأساسية وترجمة ذلك الالتزام إلى شروط

تمويلية. وينبغي أن يتم هذا على نحو يمكن التنبؤ به بغية كفالة حصول الجميع على الخدمات بشكل مستدام. بيد أن كفالة توفير ما يكفي من الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء لن يستلزم موارد مالية فحسب بل يستوجب أيضا التشديد على نوعية وكفاءة الأسلوب الذي ستؤدي به الخدمات.

١٤ - وسلم الاجتماع بأهمية تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠ على أساس تبادلي. ومن ثم ينبغي للشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والنامية التعبير عن ذلك الالتزام المتبادل بتخصيص ٢٠ في المائة، في المتوسط، من المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك المساهمات الواردة من المنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية، و ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية (مخصوصا منها المعونات) للخدمات الاجتماعية الأساسية، وذلك في أقرب وقت ممكن، ومن المفضل بحلول عام ٢٠٠٠.

إجراءات المتابعة على الصعيد القطري

١٥ - دعا الاجتماع البلدان النامية والحكومات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف المهتمة إلى القيام في جميع المحافل المناسبة، لا سيما اجتماعات الأفرقة الاستشارية واجتماعات المائدة المستديرة، باستعراض آخر السياسات العامة وخطط العمل وبرامج الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تم تحديد احتياجاتها من التمويل الوطني والخارجي. واعتبر أن على البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤوليات خاصة عن مساعدة البلدان المهتمة على إعداد التحليل المطلوب بشأن تنمية القطاع الاجتماعي.

١٦ - وحُثت الحكومات على التعاون بشكل وثيق مع المجتمع المدني. وشدد الاجتماع على الدور القوي المنوط بأجهزة الحكم المحلي والمجتمعات المحلية أدائه في العملية بأسرها تحقيقا لأهداف التنمية الاجتماعية. وشجع الاجتماع إشراك المجتمع المدني، ومنه المنظمات غير الحكومية، كيما يسهم بدور نشط في وضع البرامج الاجتماعية الأساسية وتنفيذها ورصدها.

١٧ - وأقر الاجتماع بأن رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية والتدفقات المالية يمكن أن يؤدي دورا هاما في كفالة التوسع بقدر كاف في الخدمات الاجتماعية الأساسية وتنبه واضعي السياسات إذا ما استلزم الأمر بذل مزيد من الجهود وإجراء إصلاحات إضافية تحقيقا للأهداف المحددة.

١٨ - وينبغي للبلدان النامية أن تسعى، بدعم من شركائها الإنمائيين، إلى إرساء هياكل للميزانية وإنشاء أنظمة لجمع البيانات الاجتماعية والاقتصادية تمكّنها من استعراض اعتمادات الميزانية، وكذلك من رصد أدائها بناء على المؤشرات الاجتماعية.

١٩ - واتفق الاجتماع على وجوب زيادة تطوير وتنقيح استعراضات النفقات العامة بغية تحسين سبل الانتفاع بها في مراقبة اعتمادات الميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٠ - وأعربت البلدان النامية الممثلة في اجتماع أوصلو عن استعدادها لدعوة شركائها الإنمائيين الشنايين والمتعددي الأطراف إلى الدخول في حوار بشأن كيفية تحقيق أهداف المبادرة ٢٠/٢٠ لديها. وأفاد عدد من البلدان بأن لديه خططاً محددة باستهلال برامج رائدة في إطار المبادرة ٢٠/٢٠.

٢١ - وأبدت البلدان المتقدمة النمو الممثلة في اجتماع أوصلو استعدادها للدخول في حوارات من هذا القبيل بقصد متابعة المبادرة ٢٠/٢٠.

٢٢ - وأبدت المنظمات المتعددة الأطراف الممثلة في اجتماع أوصلو استعدادها لدعم البلدان النامية في صوغ وتنفيذ برامج القطاع الاجتماعي الموجهة للفقراء، وفي رصد وتحليل ما يرد في الميزانيات من أوجه إنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومدى فعالية تلك الخدمات من حيث التكلفة وأثرها على المؤشرات الاجتماعية.

إجراءات المتابعة على الصعيد الدولي

٢٣ - على البلدان الأعضاء أن تدعو لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي في ميدان التنمية إلى اعتماد أنظمة للإبلاغ تتيح لها جمع معلومات عن المساعدة الإنمائية الرسمية بغرض رصد الحصة المخصصة من تلك المساعدة، للخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد جهودها كي توفر من خلال نظم الإبلاغ القائمة بيانات عن المساعدة المقدمة لأغراض الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما حثّت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية على أن تولي، في مشاورات الاستعراضات التي تجريها مع أقرانها، اهتماماً خاصاً لمسألة دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٤ - وشجعت الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف على اعتماد أنظمة إبلاغ تتماشى والأنظمة التي تأخذ بها لجنة المساعدة الإنمائية وأن تضع في متناولها البيانات عن أدائها في مجال المبادرة ٢٠/٢٠.

٢٥ - وشجعت الحكومات على أن تدرج في دورة المتابعة والإبلاغ الحكومية الدولية الرسمية المتصلة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية معلومات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال الخدمات الاجتماعية الأساسية، مع مراعاة الحاجة إلى نظام متكامل لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى الأخيرة والإبلاغ عن حالة تنفيذ نتائجها.

٢٦ - ودعيت الحكومات والمنظمات إلى إدراج مسألة متابعة توافق آراء أوصلو هذا على جدول أعمال المحافل الدولية المناسبة بغية مواصلة تنفيذه وزيادة فعاليته في تعزيز الجهود الرامية إلى كفالة حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية عن طريق، جملة أمور من ضمنها، تعبئة الموارد.

٢٧ - ووافق الاجتماع على ضرورة استكشاف إمكانيات الآليات القائمة للتعاون الدولي بين المانحين والبلدان النامية باعتبارها محافل لمتابعة المبادرة ٢٠/٢٠.

٢٨ - واتفق المشاركون في اجتماع أوصلو على وجوب عقد اجتماع متابعة في غضون عامين لتبادل المعلومات والخبرات، واستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. وقد أخذت النرويج، البلد المضيف، على عاتقها بالكامل، مسؤولية كفالة عقد اجتماع متابعة من هذا القبيل خلال عام أو عامين. واتفق على أن مناقشات الاجتماع القادم ينبغي أن تركز وتعتمد على ما اكتسبته البلدان النامية وشركاؤها الإنمائيون كل على حدة من تجارب عملية في مجال تنفيذ المبادرة ٢٠/٢٠. واتفق أيضا على أن يتناول الاجتماع القادم مسألة إيضاح ورصد مدخلات المبادرة ٢٠/٢٠ ونواتجها. وأحاط الاجتماع علما مع التقدير بعرض هولندا توفير مساعدة من بعض الخبراء لزيادة تطوير أدوات الرصد وبلورتها.

- - - - -